المتحدثون في جلسة حوارية بلجنة الدفاع عن الحريات أكدوا خروج بعض المؤسسات الإعلامية عن مسارها الصحيح

أكاديميون: أي تعديل لـ «المطبوعات» و«المرئي والمسموع» يجب أن يكون نحو مزيد من الحريات

عامر التميمي وعبدالمحسن مظفر خلال الجلسة

د.محمد الفيلي مديرا للجلسة الحوارية

سعود العنزي وبعض الحضور (سعود سالم)

أسامة دياب

اجمع المشاركون في الجلسة الحواريـة التـي اقامتها لجنة الدفاع عن الحريات في جمعية الخريجين مسـاء امـس الاول تحت عنـوان «التعديلات على قانونـي المطبوعـات والمرئي والمسـموع.. الابعاد والحلول» على ان التعديلات يجب ان تكون نحو مزيد من الحريات وليس لتكميم الأفـواه، مؤكدين على ان القضاء هو المسار الصحيح الذي يجب على أي متضرر من أي وسيط إعلامي اللجوء اليه، واشار بعض المشاركين الى خروج بعض المؤسسات الإعلامية عن مسارها الصحيح بصورة طالت كرامة الناس. من جهته استغرب الخبير الدستوري د.محمد الفيلي الطلب المقدم من قبل وزارة الإعلام لإدخال بعـض التعديلات على قانون المطبوعات والنشر وقانون المرئي والمسموع رغم صدورهما منذ فترة وجيزة، متسائلا لماذا أدخلت هذه التعديلات؟ وما آثارها المحتملة؟ مشـيرا إلى أن منهج البحث العلمي يربط بين الأسئلة والفرضيات التي يلزم بحثها في سبيل الوصول اما إلى تأييدها أو نفيها، معتبرا أن الفرضيات المطروحة ليست نهائية ولا تشكل أكثر من اقتراح، لاسيما أنها قابلة للزيادة والتعديل.

فرضيات مقترحة

وأوضح الفيلي أن الفرضيات المقترحة تجسـدت فـي مهمة السـلطة التنفيذية وهي حفظ النظام العـام وكفالة الحريات، لاسـيما أن الجمع بـين هذين التكليفين وحسن تنفيذهما يحتاج إلـى إدارة على درجة عالية من التمكن والخبرة، معتبرا أنه نظرا لصعوبـة المهمة اتجهت الإدارة إلى التفكير في تقليص الحريات اعتقادا منها أن هذا الفعل يقلل من واجباتها والصعوبات التي قد تواجهها.

وأضـاف الفيلـي ان ثمـة فرضية أخـرى مقترحة تتمثل في أن السلطة التنفيذية لم تتخذ الإجراءات القانونية والسياسية اللازمة حيال قناة السـور، ما ترتب عليه تقديم تعديلات تكون بمثابة تبرير جيد لتخاذلها عن هذا الأمر، موضحا أن ثمة فرضية أخرى تتسق مع نظرية المؤامرة تتمثل في أن السلطة كانت على بصيرة تامة عندما لم تتخذ أي إجراء قانوني حيال قناة السور، كون أن هذا الواقع سيسمح لها بتقليـص الحريات، إضافة إلى شـعور الإدارة بتأييد من قبل مجاميع برلمانية تساندها وتود السير في نفس الاتجاه.

حكومة تسلطية

وبدوره، اعتبر رئيس جمعية الخريجـين الكويتية سـعود العنزي أن أي حكومة في المطلق تسلطية ضد الحريات، مشيرا إلى أن ثمة حكومات في ظل ظروف خاصة ونتيجة لنضال شعبي قلصت حدود تسلطها وأضحت ديموقراطية، معتبرا أن الحكومات تتأهب لاستغلال أي شاردة أو واردة لوأد الحريـة وتقليص مساحات الديموقراطية، مستشهدا بالإجراءات التعسفية والقوانين القمعيـة التي سـعى الرئيس الأميركي السابق جورج بوش إلى إصدارها بمباركة الكونغرس الأميركي بعد أحداث 11 سبتمبر، حتى تراجـع المجتمع الأميركي الذي طالما تغنى بالحرية وبات من دول العالم الثالث في عام واحد بعد قرابة 400 عام من النضال لأجل الحرية والديموقراطية.

وأضاف العنزي «أن حكوماتنا من الأسـاس تسـلطية، وجاء دسـتور عـام 1962 للحد من تسلطها ولكنه من هذا التاريخ حتى الآن وهو مجرد حبر على ورق، حتـى أصبحنا نتصارع نحن الكويتيين على بقاء الدستور أم عـدم بقائه وتطبيقه أم عدم تطبيقه»، مشيرا إلى أنه حتى في حال تطبيق مواده تأتي قوانين أقل منه منزلة وتنسفه وتحول دون تطبيقه، معتبرا أن حكوماتنا الرشيدة كانت تنتظر على أحر مـن الجمر وقـوع حادثة قناة «السور» لاستغلالها ضد الحريات وكأن ما تحـدث عنه الجويهل جاء به من فراغ. وذكر العنزي اننا تحدثنا في السابق عن قبول قانون المطبوعات وقانون المرئي والمسموع والإيجابية الوحيدة التـي جاء بها تتمثـل في فتح الباب أمام إصدار صحف جديدة، مشيرا إلى ان هذا القانون السيئ البائس الذي يعد خطوة للأمام و20 للوراء يـراد تحويله إلى قانون أكثر بؤسا، كونه لا يحمي الصحافيين ولا يحمي مصادرهم، ولا يكفل لهم حق الحصول على المعلومات ما يعد عبئا على كاهل الصحافيين للتعرف على المصادر والتودد للمسؤولين للحصول على المعلومات، مستغربا موقف الحكومة بدلا من تعديل القانون للأفضل تأتـي بتعديلات تدفع القانون الحالي أبعد ما يمكن عن الدستور.

مقبلات

وقال العنزي: حضرت لقاء وزيـر الإعلام الشـيخ أحمد العبدلله مع رؤساء التحرير، وأعتقد أن حديثه عن السلطة كان يقصد به المقبلات التي تقدم قبل الطبق الرئيسـي، لاسيما انه كان يقصد أن الآتي أعظم، مبينا أنه بسؤال وزير الإعلام عن عـدد القضايا التي رفعت على الصحف بتهمة الإسـاءة للذات الالهية منذ صدور القانون حتى الآن تبين أن عدد القضايا هـو صفر. وأوضـح العنزي أن القانـون الحالـي البائس منع أي صحيفة من شـن أي حملـة صحافية على أي دولة شقيقة أو صديقة، مشيرا إلى أن التعديـلات المقترحة ألغت كلمة حملة ما يعني أن أي مقال صغير أو رأي قد يوقع الصحيفة تحت طائلة القانون، لاسيما أن كلمة صديقة مطاطة إلى جانب عدم معرفتنا بالدول الصديقة والدول المعادية، معتبرا أن زيادة العقوبات الماليـة التي جاءت بها التعديـلات الغرض منها تكميم الأفواه، مؤكدا أن النية مبيتة والتعديلات المطروحة تكشـف عن الموقـف المعادي للحريات والدستور من جانب الحكومة.

تدخل خارجي

من جهته أكد رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان المحامي علي البغلي أن السبب الأساسي في ظهـور هذه التعديلات هو محمد الجويهل وتجمع صباح الناصر وتجمع العقيلة، معتبرا أن السلطة في الكويت ترتجف من ظلهـا، مستشـهدا بوقف برنامـج صوتك وصـل الذي كان يبث على قناة سكوب في رمضان الماضي دون أمر قضائي لإرضاء بعض النواب.

وأضاف: مـن المعروف أن السلطة هي التي تعادي دائما حرية الرأي والتعبير وتسعى جاهـدة إلى تقليصها، أما الآن فنشاهد نواب الأمة الذين خرجوا من رحم الحرية والديموقراطية هم الذين يقفون حجر عثرة أمام الحريات، كونهم اعتبروا ذواتهم مصونة من النقد، مشيرا إلى أن أسوأ أنواع التشريعات هي التي لا تضع تدرجا للقاضي في العقوبة، مناشدا جميع مؤسسات المجتمـع المدني بـكل أطيافها حتى الأصولية منها التصدي للقانون وتعديلاته،والتكاتف لوأد التعديـلات وقبرها قبل ظهورها للنور.

من جانبه أكد عضو الجمعية الكويتيـة لحقوق الإنسـان عبدالمحسن مظفر أن التعديلات المطروحة مخالفة للدستور الذي يدعو إلـى مزيد من الحريات، إضافة إلى أنها غامضة حتى الآن، معتبرا أن مرور هذه التعديلات وتطبيقها سيكشف عن أعضاء مجلس الأمة المتخاذلين والمعادين للحريات، إضافة إلى أن الصحف ووسائل الإعلام ستفقد قيمتها وسـتتوجه الدفة إلى وسائل الإعلام الأجنبية. وقال مظفر: إن التعديـلات المطروحـة إذا طبقت ستفتح الباب أمام الدول الخارجية للتدخـل والتحكم وإصـدار الأوامر ومنع الكتاب الصحافيين مـن التعبير عن آرائهم، إضافة إلى أن الحكومة ستفقد نفسها وقوتها.

أما الكاتـب الصحافي في جريدة «الجريدة» أحمد العيسى قال: إن التعديلات نتاج طبيعي ومنطقي لما حدث قبل عام من تقسيم الإعلام إلى فاسد ونظيف والحمـلات التي شـنت على الحريات، مشيرا إلى أن وزير الإعلام لا يدرك الدور المطلوب منه ويطبق منطق السياسـي الظريف علما بأنه يتعامل مع مواقف خطيرة جدا. وأوضح العيسـى أن ثمة مشـكلة في الممارسة الإعلامية، لاسيما أن بعض وسائل الإعلام خرجت عن دورها الأساسـي في نقل الأخبـار والمعلومات، وطالت كرامـات النـاس وتفننت في المساس بهم، مؤكدا على ارتباط الحرية بالمسؤولية فكلما ارتفع سقف الحرية ارتفع معها سقف المسؤولية.

محور جديد

من جهته اقتـرح الإعلامي أحمد السعيد من جريدة «كويت تايمز» إضافة محور جديد على المحاور التـي حددها د.محمد الفيلي ينصـب على ما يجب فعله لمواجهة محاولات الحد من الحريات وتقليصها، مستغربا أن يقوم الإعلاميون بمحاولات لإيجاد التبريرات المنطقية التي دفعت الحكومة للتعديل على قانونـي المطبوعـات والمرئي والمسموع، مشددا على أنه كان يجب على وزارة الإعلام أن تبرر سـبب إقدامها علـى مثل هذه الإجراءات المقيدة للحريات.

وبدوره حذر أمين سر نقابة العاملين بوكالة الأنباء الكويتية (كونا) محمد العنزي من خطورة محاولات إخضاع عالم الإنترنت بصفة عامـة والمدونات بصفة خاصـة لقانـون المطبوعات، موضحا أن هـذه هي القضية الأساسية التي يجب أن ننتبه لها لأنها سـاحة رأي وفضاء أوسـع وأرحب مـن الصحف والفضائيات.

التوتر الإقليمي

ومـن جهتها أكدت أسـتاذ القانون الدستوري د.عصمت الخيـاط أن القانون لا يسـن إلا لحاجة أو ضـرورة ملحة، موضحة أن السـبب الرئيسي وراء التعديـلات على قانوني المطبوعات والمرئي والمسموع هو حالة التوتر الاجتماعي التي نعيشها.

ولفتت الـى وجود بعض الأقلام الموجهـة والتي تتعمد الإثارة، مشـددة على ضرورة أن تراجـع الحكومـة قضية التعديلات بجدية على أن تكون نحو مزيد من الحريات وليس لتقليصها.

بدوره أعرب الكاتب الصحافي عامـر التميمي عن أسـفه لأن التعديلات المجحفة على قانوني المطبوعات والمرئي والمسموع والتـي لا تواكـب العصر ولا التطور التكنولوجي فيه تحظى بتأييد بعض نواب الأمة الذين خرجوا من رحم الشعب لحماية الدستور والحريات، لافتا لوجود منظومة قيم مجتمعية معادية للحريات وتعتمد على إقصاء الآخر والاسـتقطابات التي لا تتماشى مع القيم الدستورية، مشددا على ضرورة إعادة النظر في المناهج الدراسـية وبرامج التعليم بصورة تؤصل الحريات وتدعمها.

أما الإعلامي حسين عبدالرحمن فأكـد أن الإعلاميين يتحملون جريرة ما يحدث لصمتهم على القانون الذي أقره مجلس الأمة في عام 2006، لافتا لوجود الكثير من الإعلاميين الذين أسـاءوا التعبير وتعرضوا لكرامة الناس وأعراضهم من خلال مجموعة من التجاوزات وبالتالي كان يجب أن يكـون هناك عملية لضبط ما يكتب.

وأضـاف عبدالرحمـن أن الصحافي إذا أمسك بالقلم فإن عليه مسؤولية يجب أن يتحملها، إلا أنه أقر بوجود مؤامرة على الحريات.

أما الكاتب الصحافي إبراهيم المليفي فأكد أن مساحة الحرية التي نتمتع بها في الكويت آخذة في التقلص، مستغربا مطالبات بعـض نـواب الأمـة بتقييد الحريات، لافتا إلى أن القانون الحالي كاف جدا ولا يحتاج لأي تعديلات، موضحا أن الحكومة تنتظر الفرصة لتقييد الحريات وخصوصا في ظل وجود أغلبية نيابية ساعدتها على تحقيق عدد من الأرقام، مشددا على ضرورة التصدي لهذه التعديلات لقتلها في مهدها.

وبدوره أكد الكاتب الصحافي محمد جوهر حياة أن التعديلات على قانوني المطبوعات والمرئي والمسموع تشكل تحديا كبيرا، داعيـا الجميـع وخصوصـا جمعيات النفع العام للتكاتف للوقوف بوجهها من خلال موقف موحد.

بسم الله الرحمن الرحيم

«وإذا مرضت فهو يشفين»

صدق الله العظيم

الحمد لله على السلامة

يتقدم

سالم بن سهيل المعشني

سفير سلطنة عمان لدى دولة الكويت

ونيابة عن زملاءه

أصحاب السعادة السفراء المعتمدين

لدى دولة الكويت الشقيقة

بأسمى آيات التهاني والتبريكات

لمقام حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشقيقة

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه

وإلى سمو ولي العهد الأمين

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله

وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح حفظه الله

وإلى عائلة سمو الشيخ سالم العلي الكريمة

وعموم أسرة آل الصباح الكرام

وكافة المواطنين أفراد الشعب الكويتي الشقيق

بمناسبة العودة الميمونة

لسمو الشيخ سالم العلي السالم الصباح

رئيس الحرس الوطني

إلى أرض الوطن سالماً معافى بعد أن منَّ الله عليه بالشفاء

ونبارك لهم قُرت عينهم جميعاً وهم يستقبلون رمزاً كبيراً من رموز الدولة ورجلاً من رجالاتها العظماء بعد أن تكللت رحلة علاج سموه الطويلة بالنجاح بفضل من الله وكرمه جلت قدرته سائلين المولى العلي القدير أن يسبغ على سموه نعمة الصحة والعافية والعمر المديد وأن يحفظ الله الكويت وأهلها من كل مكروه تحت القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه وأطال في عمره إنه سميع مجيب الدعاء